الفصل الأول

أثر المعونة الفنية

كما نعلم ، فإن المعونة الفنية لا تؤثر فقط على نوعية العمل فى دول العالم النامى ، وإنما أيضاً على النمو السنوى لحجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بتلك الدول .

وكما سنرى بعد قليل ، فإنه بينما نجد أن للمعونة الفنية أثرها الإيجابى على المسار الاقتصادى بالدول النامية عن طريق تأثيرها على نوعية العمل بها ، نجد أن الأثر الإيجابى ، الذى تحدثه هذه المعونة على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب هناك ، قد ينتج عنه فى وقت ما آثار سلبية على المسار الاقتصادى بتلك الدول .

وحيث أن الأثر الإيجابى للمعونة الفنية على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بالدول النامية له تأثيره على المسار الاقتصادى هناك ، فإننا نخصص المبحث الأول من هذا الفصل للكلام عن أثر المعونة الفنية على تطور حجم تلك القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب ثم نقوم فى المبحث الثانى بدراسة أثر تلك المعونة على ذلك المسار الاقتصادى .

المبحث الأول

الأثر على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب[1]

إن المعونة الفنية بأشكالها المختلفة لها ، وكما سنبين حالاً ، آثار إيجابية على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بالدولة المستقبلة لها .

وفى الواقع أن المعونة الطبية وكذلك إعارة متخصصين فى عدد من المجالات (مثل مجال تنظيم المرور) يؤثران إبتداء من اللحظات الأولى للحصول على تلك المعونة وهؤلاء المتخصصين تأثيراً إيجابياً على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بالدول النامية ، بينما نجد أن الآثار الإيجابية للمعونة فى مجال التعليم على تطور حجم هذه القوى العاملة لا تحدث إلا بعد فترة زمنية من بدء الحصول عليها .

غير أنه طبقاً للتجربة نجد أن المعونة فى مجال التعليم لها الأثر الأكبر على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بالدول النامية . وذلك لأنه ينتج عن هذا الشكل من المعونة الفنية عادة أن عدد المعاهد العلمية والتدريبية يزيد هناك أسرع بكثير نسبياً عنه فى حالة عدم وجوده وكذلك أن أعداد متزايدة من أبناء تلك الدول تسافر سنوياً إلى العالم المتقدم بغرض الدراسة والتدريب .

ولا يرجع حدوث مثل هذه الزيادة فى عدد المعاهد العلمية والتدريبية فى الدول النامية فقط إلى أنه يتم إنشاء معاهد علمية وتدريبية هناك فى إطار المعونة فى مجال التعليم وإمكان سد العجز فى الأعداد اللازمة من الأساتذة والمدرسين والمدربين والمديرين للمعاهد الجديدة عن

(١) إن القوى العاملة المتعلمة والمدربة تمثل - طبقاً للمعنى المتعارف عليه - الأفراد الذين حصلوا على الأقل على تعليم أو / وتدريب فى معاهد متوسطة ، مثل المدارس الثانوية ، المعاهد المهنية ، المعاهد الفنية ، أو فى الورش المعدة للتدريب الفنى .

طريق الاستعارة من العالم المتقدم ، وإنما يرجع أيضاً إلى أن قدرة الدول النامية على تمويل عملية التعليم بها تزيد نتيجة للنمو الأسرع لدخلها القومى الذى يتحقق عن طريق تلك المعونة[١] ، كما سنبين فيما بعد ، وكذلك لتزايد طلب مواطنى تلك الدول على التعليم بدرجة أكبر عنها فى حالة عدم وجود ذلك الشكل من المعونة الفنية[٢] .

وبرغم أن المعونة فى مجال التعليم ساعدت ومازالت تساعد على تحقيق تزايد فى عدد المعاهد العلمية والتدريبية داخل الدول النامية بدرجة غير صغيرة ، فإن هناك أعداداً متزايدة من أبناء تلك الدول يسافرون إلى العالم المتقدم سنوياً بغرض التعليم والتدريب . ويحدث ذلك برغم أن الأثر الإيجابى للتعليم والتدريب فى الخارج على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة على مستويات عالية وكذلك على أعلى المستويات بالبلدان النامية متواضع للغاية ولا يتناسب فى الواقع إطلاقاً مع التكاليف الباهظة لدرجة فلكية التى تتحملها تلك الدول سنوياً فى شكل عملات صعبة فى سبيل ذلك . ويرجع ذلك إلى أن نسبة فلكية من المبعوثين يفشلون فى تحقيق الأهداف التى من أجلها بعثوا إلى الخارج[٣] ، وأن جزء كبيراً من الذين

(١) بطبيعة الحال أنه ليس للمعونة فى مجال التعليم وحدها آثار إيجابية على قدرة الدول النامية على تمويل عملية التعليم بها ، وإنما أيضاً الأشكال الأخرى للمعونة الفنية لها مثل تلك الآثار ، حيث أنها هى الأخرى - وكما سنبين فيما بعد - تزيد من سرعة نمو الدخل القومى لتلك الدول .

(٢) وإن تزايد طلب مواطنى الدول النامية على التعليم بدرجة أكبر عنها فى حالة عدم وجود المعونة فى مجال التعليم يرجع خاصة إلى الغيرة البشرية والرغبة فى التقليد ، فنتيجة لهذه المعونة يتحقق هناك تدريجياً إشباع جزء كبير نسبياً من الطلب على التعليم الذى بدونها يظل بدون إشباع ، وكلما زاد عدد المواطنين الذين يلتحقون بالمعاهد العلمية والتدريبية ، كلما زاد بطبيعة الحال عدد أقاربهم ومعارفهم ، الذين يعملون على الالتحاق بمعاهد علمية وتدريبية لمجرد أن أولئك فعلوا أو يفعلون ذلك .

(٣) أما أسباب ذلك فهى :

أ - صعوبة الدراسة فى دول العالم المتقدم ، خاصة وأن المبعوثين غالباً ما يدرسون بلغة أجنبية غير ملمين بها أو على الأقل غير ملمين بها بدرجة كافية قبل سفرهم إلى هناك ، ولاشك أن درجة هذه الصعوبة تكون عادة للمبعوثين من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أكبر بكثير عنها بالنسبة للمبعوثين من الحاصلين على درجة البكالوريوس أو درجة الليسانس من الجامعات المحلية .

ب - برغم تأدية المبعوثين الامتحانات هناك باللغة الأجنبية ، فإنهم فى الواقع يعاملون معاملة أبناء الدولة التى يدرسون فيها من حيث الزمن المحدد للامتحان ، ولاشك أن فى هذا ظلم كبير للمبعوثين حيث أنهم لا يستطيعون بداهة التعبير بلغة تلك الدولة الأجنبية عما يريدون كتابته على ورق الإجابة بنفس السرعة التى يستطيع بها أبناء تلك الدولة تحقيق ذلك ، وبالتالى فإن المبعوثين لا يستطيعون كتابة إجاباتهم =

يستطيعون تحقيق تلك الأهداف لا يعودون إلى وطنهم ، ونسبة كبيرة من هؤلاء الذين يعودون إلى وطنهم يهاجرون إلى الخارج بعد بضعة سنوات من عودتهم إلى وطنهم .

وكما نعلم فإن هناك أشياء ، مثل الأمراض والحوادث ، لها آثار سلبية على حجم تطور القوى العاملة المتعلمة والمدربة القادرة على الكسب . وتقل هذه الآثار السلبية عن طريق المعونة الطبية وإعارة متخصصين ومدربين فى مجالات مختلفة .

فعن طريق المعونة الطبية تنتقل أساليب الطب الحديثة ، سواء الطب الوقائى أو العلاجى أو الجراحى ، إلى الدول النامية ، مما يؤدى إلى حدوث تراجع سريع نسبياً فى معدل الوفيات وفى حجم الجزء من القوى العاملة الذى يصبح غير قادر على الكسب نتيجة للأمراض فى تلك البلاد . وفى الوقت نفسه فإنه ينتج كذلك عن طريق إعارة متخصصين ومدربين لدول العالم النامى فى مجالات مختلفة - مثل الخبراء فى مجال تنظيم المرور والخبراء فى تجنب حوادث العمل (أو على الأقل تجنب حدوث الكثير منها) فى المصانع القائمة أو فى جزء منها على الأقل وكذلك فى المصانع التى تقام حديثاً فى تلك الدول - إنخفاض كبير نسبياً فى عدد الحوادث السنوية هناك ، والتى قد يتسبب عنها وفاة المصاب أو تحوله إلى إنسان غير قادر على الكسب .

مما سبق يتضح لنا أن المعونة الفنية لها أثر إيجابى كبير نسبياً على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بالدول المستقبلة لهذه المعونة .

= على أسئلة الامتحان بنفس السرعة التى يكتب بها أبناء تلك الدولة .

جـ - الإنحراف ، خاصة بسبب عدم وجود رقابة على هؤلاء المبعوثين ، وبطبيعة الحال أننا نجد أن نسبة الذين ينحرفون من المبعوثين من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أكبر بكثير من نسبة الذين ينحرفون من المبعوثين من خريجى الجامعات المحلية ، فهؤلاء أكبر سناً وأكثر نضجاً من أولئك وبالتالى فهم أكثر قدرة على التحكم فى أنفسهم والتصدى لتيارات الإنحراف ، وفى نفس الوقت فإن درجة صعوبة الدراسة فى الدول المتقدمة تكون بالنسبة للمبعوثين الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية - كما سبق أن قلنا - أكبر بكثير عنها بالنسبة للمبعوثين من الحاصلين على البكالوريوس أو الليسانس من الجامعات المحلية ، وكلما كبرت درجة صعوبة الدراسة كلما زاد عدد المبعوثين الذين تجرفهم تيارات الإنحراف ، حيث أنه كلما كبرت هذه الدرجة ، كلما زاد عدد المبعوثين الذين يفقدون الأمل فى إمكانهم تحقيق هدفهم ، ويستجيبون بالتالى لتيارات الإنحراف ، فلاشك أن اليأس هو أهم العوامل التى تدفع بالإنسان إلى الإنحراف .

المبحث الثانى

الأثر على المسار الاقتصادى

بطبيعة الحال أن تزايد أعداد المعاهد العلمية والتدريبية وكذلك المستشفيات والمراكز العلاجية فى دول العالم النامى نتيجة للمعونة فى مجال التعليم وفى المجال الطبى ، التى يقدمها لها العالم المتقدم، بمعدلات أسرع عنها عند عدم وجود هذين الشكلين من المعونة الفنية ، يعنى أن حجم الاستثمارات الجديدة السنوية فى مجال التعليم ومجال الصحة فى الدول النامية يكون فى ظل المعونة الفنية أكبر عنه عند عدم الحصول عليها .

وفى الواقع أن لكل استثمار جديد أثر مزدوج ، أى أثر إيجابى على حجم الدخل القومى (وهو ما يعرف بأثر الدخل Income effect) ، وأثر إيجابى على حجم الانتاج المحلى (وهو ما نسميه بأثر الانتاج «Production effect») .

ونريد الآن أن نبين كل من هذين الأثرين للاستثمارات المنفذة فى إطار المعونة الفنية ، ثم ندرس بعد ذلك أثر هذه المعونة على حجم الاستثمار القومى السنوى بالدول النامية حتى يمكن أن يكون لدينا صورة مكتملة لأثرها على المسار الاقتصادى هناك .

١ - «أثر الدخل» للاستثمارات المنفذة فى إطار المعونة الفنية

يلاحظ أن الكتب الاقتصادية سواء العربية أو الأجنبية تشرح أثر الدخل للاستثمارات الجديدة عن طريق استخدام نظرية المكرر «Multiplier theory» ، أى مبدأ المكرر «Multiplier principle»[1] ، غير أننا رغم ذلك نجد أنه يجب علينا ألا نستخدم هذا

(1) Siehe Z.B. : R. Blum, Die Qualität des Produktionsfaktors Arbeit in Wachstumstheorie, in : Weltwirtschaftliches Archiv, 102. Bd., Tübingen 1969, S. 60 f, B.Gahlen, Wachstumstheorie, Arbeitsunterlagen, Münster, 1970 S. 297f, G. Halm, Geld, Aussenhandel Und Beschäftigung, aus dem Amerikanischen Übersetzt von W.Diehm, 3.völlig. neu bearbeitete Aufl., =

المبدأ ، حيث أننا نرى أنه ليس من الصواب أن يستخدم مبدأ المكرر عند دراسة أثر الدخل للاستثمارات الجديدة . **وسنبرهن الآن على صحة رأينا هذا وسنبين فى الوقت نفسه أثر الدخل «الفعلى» للاستثمارات الجديدة .**

فطبقاً لمبدأ المكرر أو نظرية المكرر فإنه عند معدل معين للإدخار ، فإن الأثر النهائى لزيادة الاستثمار الجديد بمبلغ معين ثابت فى السنوات التالية على حجم الدخل القومى يكون مساوياً لحاصل ضرب مقدار تلك الزيادة فى الاستثمار الجديد فى مقلوب المعدل الحدى للإدخار[1] ، أى أن :

$$\text{الزيادة فى الدخل القومى} = \text{الزيادة فى الاستثمار الجديد} \times \frac{1}{\text{المعدل الحدى للإدخار}}$$

ومعنى ذلك أنه فى حالة عدم وجود زيادة فى حجم الاستثمار الجديد السنوى ، فإن الزيادة فى الدخل القومى نتيجة لهذا الاستثمار الجديد تكون مساوية للصفر ، أى أنه طبقاً لمبدأ المكرر أو نظرية المكرر ، فإن حجم الدخل القومى السنوى يظل ثابتاً عند عدم زيادة حجم الاستثمار الجديد السنوى .

ولكن فى حقيقة الأمر فإن حجم الدخل القومى السنوى - كما سنبين حالاً - يزداد بإطراد أيضاً عند عدم زيادة حجم الاستثمار الجديد السنوى وثبات المعدل الحدى للإدخار .

إن تنفيذ استثمار جديد يؤدى إلى زيادة حجم الطاقة الانتاجية ، وبالتالى أيضاً زيادة حجم التوظف ، فالطاقة الانتاجية الجديدة تحتاج بطبيعة الحال إلى قوى عاملة لتشغيلها ، وإن ارتفاع حجم التوظف يؤدى إلى زيادة مجمل الأجور . وفى نفس الوقت فإن عدد من المعينين الجدد فى العملية الانتاجية يحصل عادة على قروض استهلاك ، حيث أن هؤلاء يريدون عادة

= München 1957, S294 ff, E. Helmstädter, Grundzüge der Makroökonmishen Theorie, 2. Bd. der (Grundlagen der theoretischen volkswirbschaftslehre), Münster 1971, S. 163, J. M. Keynes, Allgemeine Theorie dcr Beschäftigung, des Zinses und des Geldes, Deutsch Übersetzung von F. Wager, Berlin 1952, insbesondere S. 97f und E. Schneider, Einführung in die Wirtschaftstheorie, Geld, Kredit, Volkseinkommen und Besehäftigung, 3. Teil, 7. verbesserte Aufl., Tübingen 1962, besonders S. 132ff und S. 143ff.

(١) يعرف مقلوب المعدل الحدى للإدخار بمكرر الاستثمار .

إشباع حاجات لهم يحتاج إشباعها الحصول على قروض ، ودخولهم مجال العمل وحصولهم بالتالى على أجور يمكنهم من الحصول على مثل هذه القروض ، فأجورهم تعتبر ضمان للبنوك بأنهم سيقومون بالوفاء بالتزاماتهم من أقساط وفوائد عن هذه القروض . وإن زيادة القروض يؤدى إلى زيادة مجمل الفوائد بالدولة وفى نفس الوقت فإن تنفيذ الاستثمار الجديد يؤدى إلى زيادة مجمل الإيجارات .

ولاشك أن ذلك كله - أى تلك القروض وزيادة مجمل الأجور والإيجارات والفوائد - يزيد من الطلب على السلع والخدمات المحلية ، مما يؤدى عادة إلى زيادة الأرباح فى منشآت موجودة من قبل وتحقيق أرباح فى منشآت جديدة ، وهذه الزيادة فى مجمل الأرباح تزيد بطبيعة الحال من درجة ارتفاع الطلب على تلك السلع والخدمات ، مما يزيد من درجة ارتفاع مجمل الأرباح .

ومعنى ذلك أنه عند نفس الحجم للاستثمار الجديد السنوى ونفس المعدل الحدى للإدخار يزداد حجم الدخل القومى السنوى بما ينتج عن ذلك الاستثمار الجديد السنوى من زيادة سنوية فى مجمل الأجور والإيجارات والفوائد والأرباح . أى أنه عند نفس الحجم للاستثمار الجديد السنوى ونفس المعدل الحدى للإدخار يمكن للدخل القومى أن يرتفع وبإطراد[1] . وهكذا يتضح إذن أنه ليس صحيحاً على الأطلاق ما تقوله نظرية المكرر أو مبدأ المكرر من أنه لابد وأن تحدث زيادة فى حجم الاستثمار السنوى ليمكن أن يزداد حجم الدخل القومى .

وفى الواقع أن مقدار الزيادة فى حجم الدخل القومى الناتجة عن تنفيذ استثمار جديد ، أى أثر الدخل للاستثمار الجديد ، يتوقف على عدة عوامل منها المجال الذى ينفذ فيه هذا الاستثمار الجديد . فبينما نجد أن استثمارات جديدة (ث١) التى تمثل إقامة مصانع جديدة ، لها أثر دخل يماثل أثر الدخل المبين فى الصفحة السابقة وفى هذه الصفحة نجد أن استثمارات جديدة (ث٢) فى مجالات أخرى ، مثل مجال التعليم ومجال الصحة ، لها أثر دخل مزدوج ، أى أثر دخل مكون من جزئين .

(١) إن ثبات حجم الاستثمار الجديد السنوى برغم ارتفاع الدخل القومى السنوى وثبات المعدل الحدى للإدخار يعنى أن الارتفاع المطرد للدخل القومى السنوى لا يؤدى فى هذه الحالة إلى زيادة حجم الاستثمار السنوى ، وإنما إلى إكتناز مبلغ يزداد سنوياً بإطراد ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال إلى أن يتحقق ارتفاع مجمل الأرباح بدرجة أقل وبالتالى إلى أرتفاع أبطأ لحجم الدخل القومى السنوى عنه عند استثمار تلك المبالغ أيضاً بدلاً من اكتنازها .

والآن نريد أن نبين جزئى أثر الدخل للاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم وفى المجال الطبى .

إن الاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم ، أى إنشاء معاهد علمية وتدريبية جديدة ، تؤدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعملون فى ذلك المجال ، مما يؤدى إلى ارتفاع مجمل الأجور وزيادة القروض السنوية للاستهلاك وبالتالى زيادة مجمل الفوائد . كما أن مجمل الإيجارات يرتفع هو الآخر نتيجة لإنشاء هذه المعاهد . وكل هذا يزيد من الطلب على السلع والخدمات المحلية ، مما يزيد من الأرباح ، وزيادة الأرباح هذه تزيد - وكما سبق أن قلنا - من درجة ارتفاع الطلب على تلك السلع والخدمات ، مما يزيد من درجة ارتفاع مجمل الأرباح .

وفى الواقع أن هذه الزيادات فى الدخل القومى[1] **تمثل فقط جزء - ولنسميه «الجزء أ» - من أثر الدخل للاستثمارات فى مجال التعليم** ، وواضح أنه يماثل أثر الدخل للاستثمارات (ث١) الذى بيناه سابقاً .

وحيث أن أساتذة ومدربين أجانب - أى أساتذة ومدربين على أعلى المستويات - يعملون عادة فى المعاهد العلمية والتدريبية ، التى تنشأ فى إطار المعونة فى مجال التعليم ، فإن مستوى التعليم لخريجى هذه المعاهد يكون أعلى بكثير عنه عند عدم التحاقهم بها، لذلك وحيث أن هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم للفرد وبين ما يكتسبه من دخل[2] ، فإن

---

(١) يلاحظ أن ارتفاع مجمل الأجور لا يزيد الدخل القومى بنفس المقدار ، ذلك لأن أجور الأجانب ، الذين يعملون فى تلك المعاهد لا تمثل جزء من الدخل القومى .

(٢) فى الحقيقة أن هذا لا ينطبق فى كثير من الأحوال فى عدد كبير من البلدان النامية ، مثل مصر والصين وغيرهما ، ويعطينا الخبير الأمريكى فى الشئون الصينية «ديفيد لامبتون» مثالاً لذلك بقوله أن الخريج الجامعى فى الصين يحصل على أجر أقل من أجر سائق التاكسى هناك . ومع ذلك فإنه لا يمكننا إنكار وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم للفرد وبين ما يكتسبه من دخل ، فهذه العلاقة صحيحة فى حالة أن تكون الأوضاع السائدة فى الدولة - أياً كانت تلك الدولة - أوضاع سليمة . أنظر : نبيل زكى ، لماذا انفجر البركان فى الصين ، مجلة آخر ساعة ، العدد ٢٨٥١ ، القاهرة ١٤/٦/١٩٨٩ ، صفحة ١٥ .

(3) Siehe : G. Brinkmann, Ausbildung und Arbeitseinkommen in : Zeitschift für die gesamte Staatswissenschaft, 123. Bd., Tübingen 1967, S. 132-147 ; E.F. Denison, Measuring =

مثل هذه الاستثمارات ، أى تلك المعاهد العلمية والتدريبية ، تؤدى إلى أن خريجيها يحصلون على أجور ومرتبات أعلى بكثير نسبياً عن الأجور والمرتبات التى يحصلون عليها أو كانوا سيحصلون عليها عند توظيفهم قبل تعليمهم فى تلك المعاهد . والفرق بين أجور ومرتبات هؤلاء الخريجين وبين أجورهم ومرتباتهم ، التى كانوا يحصلون عليها أو كانوا سيحصلون عليها عند توظيفهم قبل تعليمهم فى تلك المعاهد ، **يمثل عنصراً من الجزء الآخر - ولنسميه «الجزء ب» - من أثر الدخل لتلك الاستثمارات**[1] .

وإن وجود علاقة طردية بين أجر الفرد ومستوى تعليمه ، إنما يرجع إلى وجود علاقة طردية بين انتاجية الفرد ومستوى تعليمه ، فأجر الفرد يتوقف أساساً ، كما هو معروف على انتاجيته .

وحيث أنه كلما زادت انتاجية العمل فى منشأة ما ، كلما أرتفعت انتاجية رأس المال فى هذه المنشأة ، وكلما زادت بالتالى عادة أرباحها ، فإن الأرباح (ح١) للمنشآت ، التى توظف هؤلاء الخريجين من تلك المعاهد العلمية والتدريبية تكون أكبر من الأرباح (ح٢) لتلك المنشآت عند توظيف هؤلاء الأفراد لديها قبل تعليمهم فى تلك المعاهد . والفرق بين الأرباح (ح١) والأرباح (ح٢) **يمثل العنصر الثانى من «الجزء ب»** من أثر الدخل للاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم[2] .

= the Contribution of Education (and the Residual) to Economic Growth, in : OECD, The Residual Factor and Economic Growth, (Study Group in the Education), Paris 1964, pp. 13-55; J. Mincer, Investment in Human Capital and Pesonal Income Distribution, in : Journal of Political Economy, Vol. LXVI, 1958, pp. 281-302; J. Morgan and M. David, Education and Income, in : The Quarterly Journal of Economics, Vol. XXVII, 1963, pp. 423-437; H. Siebert, Zur Frage der Distributions-wirkungen öffentlicher Infrastrukturpolitik, (Schriften des Vereins für Social politik), N.F. Bd. 54, 1970, S. 62 and L. Soltow, The Distribution of Income Related to Changes in the Distribution of Education, Age and Occupation, in : The Review of Economics and Statistics, Vol XLII, 1960, pp. 450-453.

(١) «الجزء ب» من أثر الدخل لتلك الاستثمارات يتكون ، كما سنرى حالاً من عنصرين .

(٢) وجدير بالذكر أن النفقات التى تتحملها الدولة النامية فى تعليم أبنائها بالخارج لها أثر دخل مشابهاً فقط «للجزء ب» بعنصريه من أثر الدخل لتلك الاستثمارات ، وذلك بعد عودتهم إلى الوطن وتوظيفهم به ، غير أن تلك النفقات لها أثر سلبى أيضاً ، حيث أنها كما رأينا سابقاً ، تعتبر نفقات باهظة لدرجة فلكية .

إن عنصرى «الجـزء ب» من أثر الدخل لتلك الاستثمـارات يمثلان إذن الأثر على الدخل القومى الناتج عن زيادة الانتـاجية نتـيجة عـملية التعليم التى تقـوم بها تلك المعاهد العلمـية والتدريبيـة التى تمثل تلك الاستثمارات ، أى أنهمـا يمثلان القيمة النقدية للزيادة فـى الانتاجية الناشئة عن التقدم الفنى المجسد فى عامل الانتـاج «العمل» . وبطبيعة الحال فإن هذا الجزء من أثر الدخل لتلك الاستـثمارات يزداد حـجمه ، كلمـا زاد عدد المتخـرجين من تلك المعاهد ، الذين يتم إدخالهم فى العملية الانتاجية .

وكذلك نجد أن الاستثمارات الجـديدة التى تنفذ فى إطار المعونة فى المجال الطبى لها هى الأخرى أثر للدخل مكون من جـزئين ، وإن «الجزء أ» لأثر الدخل لتلك الاسـتثمارات يشـبه بطبيعة الحال «الجزء أ» لأثر الدخل المبين آنفاً للاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليـم . وحـيث أنه يعمل فى المؤسـسات العلاجـية التى تنشأ فى إطار المعـونة فى المجال الطبى، أطباء وحكماء وممرضون أجانب - أى أطباء وحكماء وممرضون على أعلى المستويات - فإن مـستوى الصـحة للعديد من الأشـخاص يرتفع بدرجة كـبيرة عن طريق هذه المؤسـسات العلاجية وتزداد بالتالى انتـاجيتهم بدرجة هامة ، ونتيجـة لزيادة انتاجية هؤلاء تزداد أجورهم وتزداد فى الوقت نفسه أرباح المنشآت التـى يعملون بها ، وهذه الزيادات فى الأجور والأرباح تمثل «الجزء ب» لأثر الدخل لتلك الاستثمـارات فى المجال الطبى ، وكما هو واضح فإن هذا الجزء لأثر الدخل لتلك الاستثمارات مشابه «للجزء ب» لأثر الدخل للاستثمارات الجديدة التى تتحقق فى إطار المعونة فى مجال التعليم .

٢ - «أثر الانتاج» للاستثمارات المنفذة فى إطار المعونة الفنية

إن ارتفاع الانتاجية وبالتالى حجم الانتاج نتيـجة للاستثمارات الجديدة التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم (ونرمز لهذه الاستـثمارات بالرمز ث $_{وع}$) والاستثمارات الجديدة التى تنفذ فى إطار المـعونة فى المجال الطبى (ونرمـز لهذه الاستـثمارات بـالرمز ث $_{وط}$)، يعنى أن لتلك الاستثمارات أيضاً «أثر الانتاج» . وبطبيـعة الحال فإن حجم أثر الانتاج إنما يتوقف على مقدار الزيادة فى الانتاجية وحجم الجـزء من الطاقة القائمة (ونرمز له بالرمز ج ق) والجزء من الاستـثمارات الجديدة المنتـجة انتاجاً مـباشراً (ونرمز له بالرمـز ج ث م) اللذين يعمل فيـهما

الأفراد الذين ارتفع مستوى تعليمهم أو/ ومستوى صحتهم نتيجة للاستثمارات الجديدة «ث وع ، ث وط» .

إن انتاج هذا الجزء من الطاقة القائمة (ج ق) وذلك الجزء من الاستثمارات الجديدة المنتجة انتاجاً مباشراً (ج ث م) يساوى $\frac{\text{ج ق + ج ث م}}{\delta}$ (١) فى حالة عدم إقامة الاستثمارات «ث وع ، ث وط» . ونتيجة للاستثمارات «ث وع ، ث وط» التى تؤدى إلى ارتفاع الانتاجية فى المنشآت ، التى تمثل ج ق ، ج ث م» ، فإن حجم «δ» فى هذه المنشآت ينخفض . وهذا الأثر للاستثمارات «ث وع ، ث وط» على الانتاجية ، أى الانخفاض فى حجم «δ» نعبر عنه بالمعامل «ل»، حيث «ل» أكبر من صفر وأقل من واحد (أى ١ ، ل ، صفر) . وعلى ذلك فإنه يمكننا القول أن حجم الانتاج فى تلك المنشآت يتغير من

$$\frac{\text{ج ق + ج ث م}}{\delta} \quad \text{إلى} \quad \frac{\text{ج ق + ج ث م}}{\delta\,(١ - \text{ل})}$$

نتيجة للاستثمارات «ث وع ، ث وط» ويمثل الفرق بين حجم الانتاج فى كل من الحالتين أثر الانتاج للاستثمارات «ث وع ، ث وط» .

يتضح مما سبق أن أثر الانتاج للاستثمارات «ث وع ، ث وط» يزداد كلما زاد حجم كل من «ل» ، «ج ق» ، «ج ث م» ، أى كلما زاد عدد الذين يساهمون فى العملية الانتاجية من الذين يرتفع مستوى تعليمهم أو/ ومستوى صحتهم نتيجة للاستثمارات «ث وع ، ث وط» .

٣ - الأثر على حجم الاستثمار القومى السنوى

حيث أن حجم الاستثمار القومى السنوى فى الدول النامية يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الجزء من حصيلتها السنوية من العملات الأجنبية المخصص لاستيراد سلع استثمارية لتنفيذ مشروعات جديدة بها ، فإن أثر المعونة الفنية على ذلك الجزء من حصيلتها السنوية يمثل فى نفس الوقت أثرها على حجم الاستثمار القومى السنوى بها .

ومعنى ذلك أنه علينا هنا دراسة أثر هذه المعونة على حجم الجزء من الحصيلة السنوية للدول النامية من العملات الأجنبية المخصص لاستيراد سلع استثمارية لتنفيذ مشروعات جديدة بها .

(١) «δ» تمثل نسبة حجم رأس المال إلى الناتج فى المنشآت فى حالة عدم وجود الاستثمارات «ث وع ، ث وط» .

وبطبيعة الحال أن أثر المعونة الفنية على حجم الجزء من الحصيلة السنوية للدول النامية من العملات الأجنبية المخصص لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعات جديدة بها يتوقف أساساً على أثر هذه المعونة على حصيلة تلك الدول من صادراتها إلى العالم المتقدم وأثرها على قيمة وارداتها - باستثناء وارداتها من السلع الرأسمالية - من العالم المتقدم .

الأثر على حصيلة الصادرات إلى العالم المتقدم :

لاشك أن **عمليات البحث والتنقيب والاكتشاف** للمواد الخام المعدنية وسلع الطاقة فى دول العالم النامى تكون أكثر نجاحاً بدرجة كبيرة عن طريق استخدام خبراء الجيولوجيا الأجانب وكذلك الأيدى العاملة المحلية التى يرتفع مستوى تعليمهم فى مجال الجيولوجيا نتيجة للمعونة فى مجال التعليم عنها عند عدم إعارة هؤلاء الخبراء الأجانب وعدم وجود المعونة فى مجال التعليم . ومعنى ذلك أن كميات وأنواع تلك المواد وتلك السلع بالدول النامية تزداد بمعدل أسرع بكثير فى ظل تلك المساعدات الفنية عنه عند عدم وجودها . وبطبيعة الحال فإنه عند زيادة الكميات المعروضة من المواد الخام المعدنية وسلع الطاقة بمعدل أسرع عن الزيادة فى احتياجات هذه الدول منها الناشئة عن ارتفاع معدل التنمية بها نتيجة للحصول على تلك المساعدات الفنية - وهذا هو ما يحدث عادة - تستطيع تلك الدول أن تقدم كميات أكبر من تلك المنتجات إلى البلاد المتقدمة عنها عند عدم وجود تلك المساعدات الفنية .

وتدلنا التجارب على أن طلب الدول الصناعية على معظم منتجات دول العالم النامى من المواد الخام المعدنية وسلع الطاقة يزداد عادة باستمرار[٢،١] .

(1) Vgl. H.K. Shneider, Zur Konzeption einer Energiewirtschafts politik, in : Ordnungs probleme und Entwicklungstendenzen in der deutschen Energiewrtschaft, Festschrift für Th. Wessels, Essen 1967, S. 32, und H. St, Seidenfus, Strukturwandlungen in der Energiewirtschaft, in : Strukturwandlungen einer wachsenden Wirtschaft, (Sehriften des Vereins fur Social politik), N. F. 30/1, 1964, S. 268.

(٢) بينما تزداد حاجة دول العالم المتقدم من معظم المواد الخام المعدنية بإطراد نتيجة للتنمية الاقتصادية التى تحققها سنوياً ، فإن حاجتها من سلع الطاقة تزداد بإطراد ليس فقط نتيجة للتنمية الاقتصادية التى تتحقق هناك سنوياً، وإنما أيضاً نتيجة لاختراع أجهزة آستهلاكية جديدة تحتاج فى تشغيلها إلى سلع الطاقة ، مما يوسع من مجال استخدام سلع الطاقة ويسبب بالتالى زيادة فى استهلاك تلك السلع .

Siehe : H.K. Schneider i. V. m. HBals und U. Bonner, Zur Konzeption eincer interventionstisch - markt - wirtschaftlichen Energiepolitik, Gutachten, als Manuskript vervielfältigi, Münster 1968, S. 38.

وهناك حقيقة تتمثل فى أنه فى حالة وجود المعونة الفنية فقط ، أى مع عدم وجود المعونة فى مجال التصدير وعدم وجود التعاون المالى والاستثمارى بين البلاد المتقدمة والدول النامية ، فإن درجة سرعة ارتفاع طلب البلاد المتقدمة على المواد الخام المعدنية وسلع الطاقة تكون أقل عنها عند وجود المعونة فى مجال التصدير والتعاون المالى والاستثمارى بجانب المعونة الفنية[1] ، وفى الوقت نفسه فإن الكميات من تلك المواد الخام وتلك السلع التى يمكن للدول النامية أن تقدمها للعالم المتقدم تزيد فى ظل هاتين المعونتين وذلك التعاون بدرجة أسرع بكثير عنه فى ظل المعونة الفنية فقط . لذلك ولأن الكميات من تلك المواد الخام وتلك السلع ، التى يمكن للدول النامية أن تقدمها للعالم المتقدم فى ظل المعونة الفنية والمعونة فى مجال التصدير والتعاون المالى والاستثمارى غالباً لا تزيد أو لا تزيد كثيراً - كما تدلنا التجارب - عن طلب العالم المتقدم على تلك المنتجات ، فإنه يمكننا القول بحق أن الزيادة فى الكميات التى يمكن للدول النامية أن تقدمها للبلاد المتقدمة من تلك المنتجات فى ظل المعونة الفنية ستجد بالتأكيد طلباً عليها من جانب تلك البلاد . **ومعنى ذلك** أن صادرات العالم النامى من تلك المنتجات إلى البلاد المتقدمة فى ظل تلك المعونة تزداد بنفس المقدار الذى تزداد به الكميات من تلك المنتجات التى يمكن للعالم النامى أن يقدمها للدول المتقدمة .

ولأسباب مشابهة لتلك الأسباب التى تؤدى إلى أن حجم صادرات الدول النامية إلى العالم المتقدم من المواد الخام المعدنية وسلع الطاقة يزداد فى ظل المعونة الفنية أسرع عنه فى حالة عدم وجودها ، تزداد صادراتها إليه من المواد الخام الزراعية فى ظل المعونة هذه بمعدل أكبر عنه فى حالة عدم وجودها .

وإذا كانت المعونة الفنية فى مجال الچيولوچيا تؤدى إلى اكتشاف أسرع لمناطق جديدة بها مواد خام معدنية وسلع الطاقة ، والمعونة الفنية فى مجال الزراعة تؤدى إلى توسيع أسرع

(١) ويرجع ذلك إلى أن أيضاً المعونة فى مجال التصدير تزيد من معدل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية كما أن ذلك التعاون المالى والاستثمارى يزيد هو الآخر من ذلك المعدل (وإن كان هذا يحدث - كما سنرى فيما بعد - فقط لعدد من السنوات) ، وإن كل ما يؤدى إلى زيادة هذا المعدل يؤدى أيضاً - وكما سنبين فيما بعد - إلى زيادة معدل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتقدمة، وكلما زاد معدل التنمية فى هذه البلاد، كلما أرتفع - طبقاً للتجارب - حجم طلبها على المواد الخام المعدنية وسلع الطاقة من العالم النامى .

للرقعة الزراعية وزيادة الانتاجية به وتحسن المحاصيل الزراعية وزيادة أنواعها ، **فإن المعونة الفنية فى قطاع الصناعة التحويلية** تؤدى هى الأخرى إلى تحسن نوعية منتجاته وزيادة أنواعها بالإضافة إلى زيادة الانتاجية به[١] . فارتفاع مستوى التعليم لجزء من القوى العاملة بالدول النامية نتيجة للمعونة فى مجال التعليم وكذلك إمكانية استخدام متخصصين ومدربين أجانب فى القطاع الصناعى يشجعان الدول النامية عادة على استيراد آلات ومعدات أكثر تطوراً[٢] - أى ذات انتاجية أكبر ومنتجاتها أكثر جودة - لاستخدامها فى صناعات قائمة وكذلك فى أقامة الصناعات الجديدة ، التى لا يمكن إقامتها عند عدم وجود المساعدات الفنية تلك ، وإن ذلك كله يؤدى إلى زيادة صادرات دول العالم النامى من السلع نصف المصنوعة والتامة الصنع ، وفى الواقع ليس فقط إلى بعضها البعض وإنما أيضاً إلى الدول المتقدمة .

كما أن للمعونة الفنية أيضاً **أثر إيجابى آخر** على تطور حجم وقيمة صادرات دول العالم النامى إلى الدول المتقدمة من السلع الصناعية والسلع الأخرى ، وذلك نتيجة لنمو الدخل القومى فى الدول المتقدمة بمعدل أكبر عنه فى حالة عدم تقديمها تلك المعونة للبلدان النامية

---

(١) وعادة تحدث المعونة الفنية للدول النامية توسع فى حجم انتاجها الصناعى بدرجة أكبر بكثير عما تحدثه من توسع فى حجم انتاجها الزراعى ، ومعنى ذلك أن المعونة الفنية تحدث تغييراً فى هيكل الاقتصاد بتلك الدول لصالح قطاع الصناعة ، أى لصالح القطاع ذى الانتاجية الأكبر .

(٢) يرجع استيراد الدول النامية عندئذ آلات ومعدات أكثر تطوراً - سواء لتنفيذ مشروعات جديدة أو لتنفيذ الإحلال والتجديد فى مشروعات قائمة - وليست الأكثر تطوراً إلى أنه كلما زادت درجة تطور الآلات والمعدات ، التى تنتجها دول العالم المتقدم ، كلما كان التقدم الفنى المجسد فيها موفر أكثر للعمالة labour saving ومكثف أكثر لرأس المال capital - using، حيث أن ذلك يناسب ظروف الدول المتقدمة . وللتعرف على مختلف الأنواع الممكنة للتقدم الفنى يمكن الرجوع إلى المراجع التالية :

A. Asimakopulos and I. C. Weldon, The Classification of Technical Progress in Models of Economic Growth, in : Economica, N. S. Vol. XXX, 1963 pp.. 372-386; S. Klatt, Zur Throrie der Industrialisierung, Hypothesen über die Bedingungen, Wirkungen und Grenzen eines vorwiegend durch technischen Fortschritt bestimmten wirtschaftlichen Waehstums (Buchreihe des Instituts für Industrie und Gewerbepolitik an der Universität Hamburg), Hrsg. von F. Voigt, 1.Bd., Köln und Opladen 1959, S. 133f; A.E. Ott, Produktions funktion, Technischer Fortschritt und Wirtschaftswachstum, in : Einkommens verteilung und Technischer Fortschritt, (Schriften des Vereins für Social politik N.F. Bd. 17, 1959, S. 155-202.

بسبب زيادة صادراتها إلى تلك البلدان نتيجة لتلك المعونة[١] .

وفى الواقع أن زيادة صادرات دول العالم النامى من المنتجات الصناعية إلى البلاد المتقدمة نتيجة للمساعدة الفنية تحدث عادة بمعدل أكبر من المعدل الذى تزداد به صادرات هذه الدول من المنتجات الأولية إلى البلاد المتقدمة نتيجة لتلك المساعدة[٢] . لذلك ، وحيث أن أسعار المنتجات الصناعية على العكس من أسعار المنتجات الأولية ترتفع مع الوقت ، فإن المعونة الفنية تؤدى إلى زيادة حصيلة صادرات الدول النامية إلى دول العالم المتقدم أيضاً عن طريق ما تؤدى إليه من تغير فى هيكل تلك الصادرات .

مما سبق يتضح لنا إذن أن المعونة **لها أثر إيجابى كبير نسبياً** على تطور حصيلة صادرات الدول النامية إلى دول العالم المتقدم .

الأثر على قيمة الواردات من العالم المتقدم من السلع غير الرأسمالية :

تؤدى المعونة الفنية إلى إمكان الدول النامية إحلال سلع منتجة محلياً أو سلع مستوردة من دول نامية أخرى (نتيجة لإتاحة تلك المعونة الفرصة لهذه الدول استخدام آلات ومعدات أكثر تطوراً فى صناعات قائمة وفى إقامة صناعات جديدة) محل الكثير من السلع الصناعية الاستهلاكية ، التى كانت لابد وأن تستوردها من الدول المتقدمة عند عدم الحصول على تلك المعونة .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : هل ذلك معناه أن المعونة الفنية لها أثر سلبى كبير على تطور حجم وقيمة واردات الدول النامية من السلع الصناعية الاستهلاكية من العالم المتقدم ؟

---

(١) فكلما زاد الدخل القومى فى البلاد المتقدمة ، كلما زادت وارداتها من دول العالم النامى ، أى كلما زاد حجم وحصيلة صادرات هذه الدول إلى تلك البلاد .

Siehe : E. Boettcher, Einleitung, in : Ostblock, EWG und Entwicklungsluänder, Hrsg. von Erik Boettcher, Stuttgart 1963, S. 20.

(2) Siehe : G. Kohlmey, Einige Zusammenhänge zwischen Wirtschaftswachtsum und Aussenhandel, in : Aussenwirtschaft und Wachstum, Theoretische Probleme des ökoomischen Wachstums in Sozialismus und Kapitalismus, Hrsg. von G. Kohlmey, Berlin 1968, S. 24f.

obeikandl.com

إن المعونة الفنية تؤدى - كما سبق أن قلنا - إلى انخفاض كبير نسبياً فى معدل الوفيات فى البلاد النامية ، وذلك عن طريق المساعدة الطبية والمستشارين الأجانب الذين يعملون على التقليل من حوادث المرور وحوادث العمل ، كما أن للمساعدة الفنية فى مجال التعليم أثر سلبى على معدل الوفيات هناك ، حيث أنه يؤدى - كما سبق أن بينا - إلى زيادة كبيرة نسبياً ومطردة فى عدد المتعلمين وكما هو معروف ، فإن الشخص المتعلم يستطيع أن يحافظ على صحته وصحة أسرته بدرجة أكبر بكثير من الشخص الجاهل . كما أن المساعدة الفنية تؤدى إلى ارتفاع الانتاجية أيضاً فى قطاع الزراعة ، وإن ارتفاع الانتاجية هناك يؤدى - كما هو الحال فى حالة ارتفاع الأسعار فى ذلك القطاع - إلى أن الفلاحين يبدؤون فى استهلاك كميات أكبر من منتجاتهم[1] . أى أن المعونة الفنية تؤدى إلى أن كثيراً من الفلاحين الذين كانوا سابقاً يعانون من نقص فى التغذية ، لا يعانون من ذلك وحيث أن هناك علاقة طردية بين النقص فى التغذية والأصابة بالأمراض ، وبالتالى علاقة طردية بين النقص فى التغذية ومعدل الوفيات ، فإن للمعونة الفنية أيضاً عن طريق زيادة الانتاجية فى قطاع الزراعة أثر سلبى آخر على معدل الوفيات فى دول العالم النامى . ونتيجة لذلك كله يمكننا أن نقول بحق أن المعونة الفنية لها أثر سلبى كبير على معدل الوفيات فى تلك الدول.

غير أن هناك علاقة طردية بين النقص فى التغذية ودرجة الخصوبة[2] ومعنى ذلك أن استهلاك الفلاحين كميات أكبر من المنتجات الغذائية الناشئة عن ارتفاع الانتاجية فى القطاع الزراعى هناك نتيجة للمعونة الفنية يؤدى إلى انخفاض درجة خصوبة هؤلاء الأفراد ، وبالتالى إلى انخفاض معدل المواليد ، إلا أن هذا الأثر السلبى على معدل المواليد يعد فى الواقع ضئيل جداً نسبياً[3] .

(1) See : A. Lewis, The Principles of Economic Planning, London, 1952, reprinted in : Leading Issues in Development Economics, ed. by G. M. Meier, New York 1964, p. 421.

(2) A. Muddathir, Die Industralisierung der wirtschaftlich unterentwickelten afrikanischen Länder und ihre Auswirkungen auf die Weltwirtschaft, Ein Beitrag zur Lösung des Problems der wirtschaftlichen Unterentwicklung im Rahmen einer horizontalen internationalen Arbeitsteilung, (Volkswirtschaftliche Schriften), Heft 31, Berlin 1957, S. 97f.

(٣) إن معدل المواليد فى القرى فى الدول النامية مازال ، كما هو معروف ، مرتفعاً جداً ، وإن هذا فى حد ذاته لهو برهان أكيد على أن الأثر السلبى لاستهلاك الفلاحين كميات أكبر من منتجاتهم - نتيجة لارتفاع الانتاجية فى قطاع الزراعة عن طريق المعونة الفنية - على معدل المواليد ضئيل جداً نسبياً .

ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن إجمالى الانتاج الصناعى للبلدان النامية يمثل - طبقاً لأحدث البيانات الرسمية ٧ ٪ فقط من إجمالى الانتاج الصناعى العالمى (ومن المعروف أن الجزء الأكبر من الانتاج الصناعى لتلك البلدان عبارة عن منتجات صناعات استخراجية وبصفة خاصة البترول) . بل إن مجموعة من الدولة النامية ، ونعنى بها الدولة العربية (والتى يبلغ عددها ٢٢ دولة) يصل ناتجها الصناعى إلى ٠,٨٦ ٪ من الانتاج الصناعى العالمى ، بينما نجد أن بلداً أوروبية صغيرة مثل بلجيكا يلغ ناتجها الصناعى ٠,٩٥ ٪ من الانتاج الصناعى العالمى.

لذلك كله فإن من الطبيعى أن نجد أن نسبة صادرات البلدان النامية يمثل ٢٤ ٪ فقط من صادرات العالم وأن نسبة الصادرات الصناعية لتلك البلدان تبلغ نحو ٦ ٪ فقط من صادرات العالم الصناعية ، بل وإذا استثنينا كل من كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة من البلدان ، التى يشملها العالم النامى ، لوجدنا أن نسبة الصادرات الصناعية لبلاد العالم النامى الأخرى تمثل فقط ٣ ٪ من صادرات العالم الصناعية ، حيث أن الصادرات الصناعية لتلك البلاد الأسيوية الأربعة تمثل ٥٠ ٪ من الصادرات الصناعية للعالم النامى[1] . ومن هذا يتبين لنا الانخفاض الفلكى فى نسبة الصادرات الصناعية للدول النامية - باستثناء تلك الدول الأسيوية الأربع - إلى صادرات العالم الصناعية .

ونتيجة لذلك كله فإننا نجد أن البلدان النامية تعيش منذ فترة طويلة أزمة اقتصادية متزايدة الحدة .

وفى الواقع أن ذلك كله هو نتاج طبيعى لما يعمل العالم المتقدم دائماً على تحقيقه ، أى أن تظل البلدان النامية هى المصدر الأساسى للحصول على المواد الخام وسلع الطاقة اللازمة له، وسوقاً رئيسية له لتصريف فائض منتجاته الغذائية ومنتجات صناعاته (سواء الصناعات المدنية أو الحربية) مع محاولاته المستمرة لتخفيض درجة اعتماده على منتجات تلك البلدان من مواد خام وسلع الطاقة - خاصة عن طريق اكتشاف مواد تحل محل الكثير من تلك المنتجات - وكذلك وضعه العراقيل أمام دخول منتجاتها الصناعية أسواقه ، وهو بذلك يضمن أيضاً أن تكون تلك البلدان باستمرار فى حاجة متزايدة إلى أمواله ، مما يمكنه من توظيف أمواله

(١) وفى الواقع أن هذا لا يرجع فقط إلى جودة منتجات تلك الدول الأسيوية الأربعة ورخص أسعارها ووجود انتاج ضخم سنوياً لديها يسمح بذلك ، وإنما أيضاً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملها معاملة الدول الأولى بالرعاية ، أى أن وارداتها من تلك الدول معفاة من الضرائب الجمركية الأمريكية .

الفائضة المتزايدة بهـا وذلك سواء على شكل قروض يتزايد حجمها باستمرار - ولقد بلغ فى عام ١٩٩٢ ، طبقاً للتقرير السنوى للبنك الدولى لعام ١٩٩٢ ، حوالى ١٧٠٠ مليار دولار - وتتزايد بالتالى أعباؤها باستمرار (مما أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، حتى أصبحت غولاً رهيباً ، مما جعل هناك اعتقاد سائد بأنها قد وصلت إلى الحد، الذى أصبح عنده علاجها مستعصياً ، ما لم تتكالف دول العالمين المتقدم والنامى بجدية لعلاجها) أو على شكل استثمارات مباشرة .

صحيح أن العالم المتقدم يقدم للدول النامية معونات فى المجال الفنى وكذلك فى مجال التصدير ، إلا أنه يفعل ذلك فقط بالمقدار والكيفية ، اللذين يضمن معهما ألا يكون لهما آثار إيجابية كبيرة على عملية التنمية الاقتصادية بتلك الدول ، وذلك حتى يستطيع أن يظل مهيمناً عليها اقتصادياً وبالتالى سياسياً بأقصى درجة ممكنة .

ويرى الكثير من الاقتصاديين والسياسيين أن علاج الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، التى تعيشها الدول النامية حالياً ، يتطلب تكاتف العالم المتقدم مع تلك الدول تكاتفاً يمكنها من زيادة دخلها القومى الحقيقى بنسبة تتراوح ما بين ٦ ٪ و ٧ ٪ سنوياً ، مع خفض المعدل السنوى للمواليد بها بدرجة مناسبة ، بحيث يمكن أن يزيد متوسط الدخل الحقيقى للفرد بها بمعدل يتراوح ما بين ٤ ٪ و ٥ ٪ سنوياً . وفى الواقع أن هؤلاء يعتبرون أن نجاح الدول النامية فى تحقيق ذلك يعنى نجاحها فى تحقيق أقصى ما يمكن أن يطمع فى تحقيقه للارتفاع بمستوى المعيشة هناك .

لذا فإننا نجد عدة اقتراحات مقدمة على الساحة الدولية يأمل أصحابها أن يتم تنفيذها حتى يمكن أن يتحقق ذلك النجاح المأمول فى عملية التنمية الاقتصادية بالعام النامى .

ولكننا نرى أن مثل هذا النجاح - والذى نشك كثيراً فى إمكانية تحقيقه فى ظل السياسات الانتاجية والاقتصادية التقليدية - يعتبر نجاحاً متواضعاً ، حيث أن رفع متوسط الدخل الحقيقى للفرد بنسبة تتراوح ما بين ٤ ٪ و ٥ ٪ سنوياً يعنى أنه لابد وأن تمر فترة تتراوح ما بين خمسة عشر عاماً وثمانية عشر عاماً ليمكنه أن يتضاعف .

ومعنى ذلك أن ما تحتاجه الدول النامية حقاً هو أن يكون لديها سياسة تنمية غير تقليدية سهلة التنفيذ تتمكن بتنفيذها من السير قدماً بخطى واسعة سريعة على طريق الرخاء ، مما

يمكن شعوبها من التمتع بمستوى الرفاهية الاقتصادية اللائق ، مما يجعلهم ينعمون بحياة تليق بالمكانة العالية ، التى خصها الله سبحانه وتعالى للإنسان ، حيث جعله خليفته فى الأرض .

ولقد كنا دائماً على اقتناع تام من أننا نخطئ كثيراً فى حق حاضرنا ومستقبلنا لو توهمنا إمكانية أن تأتى إلينا مثل هذه السياسة الاقتصادية من خارج العالم النامى[1] ، فنحن وحدنا - وليس غيرنا - الذين ينبغى عليهم الوصول إليها .

لذا كان الهدف الرئيسى للمؤلف منذ أن قرر التخصص فى الاقتصاد متمثلاً فى العمل على اكتشاف مثل تلك السياسة الاقتصادية لتغيير الواقع المؤلم ، الذى تعيشه شعوب العالم النامى . وعلى ذلك فإنه شغل نفسه باقتناع وحماس شديدين بتحقيق ذلك الهدف .

وإننا لنشكر الله العلى القدير على أنه منّ علينا «بفكرة اقتصادية» ، أى باكتشاف سياسة اقتصادية ، تمكن - كما سيرى القارئ - من الإنطلاق بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية إلى آفاق فلكية ، فتطبيقها فى تلك الدول يمكنها **أولاً** من مواجهة كافة التحديات التى تفرضها التكتلات الاقتصادية العالمية، التطبيق العالمى التدريجى لاتفاقية الجات، والعولمة (حيث أن تنفيذها بتلك الدول يؤدى - برغم هذه الظروف العالمية - إلى تمتعها بقدرة فائقة على منافسة العالم المتقدم سواء فى الأسواق المحلية أو الأسواق الأجنبية) ، ويمكنها **ثانياً** من أن يصل متوسط الدخل الحقيقى للفرد بها بعد أقل من جيل من الزمان - كما ستثبت فى هذا المؤلف بالأرقام ، وليس هناك أصدق من لغة الأرقام ، كما هو معروف - إلى نفس المستوى ، الذى يمكن أن يصل إليه عندئذ متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الدول المتقدمة (فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية) ، كما يمكنها **ثالثاً** من القضاء بسرعة مذهلة على «غول البطالة الرهيب» ، الذى يبطش بكل قوته المتزايدة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول النامية وكذلك بأمنها القومى ، كما ينهش بنفس القوة فى أجساد ونفسية وأخلاق وآمال وفكر شبابها[2] ، بل وسيتضح للقارئ أن عماد التنمية الاقتصادية الأساسى هو فى حقيقة الأمر «الإنسان» وليس رأس المال ، كما كان يعتقد وحتى الآن .

---

(١) أنظر : د. أحمد على دغيم ، خطاب مفتوح للحكومة .. طريقنا للمعجزة الاقتصادية ، جريدة العربى، القاهرة ١٩٩٦/٦/٢٤ ، ص ١٠ .

(٢) أنظر : د. أحمد على دغيم ، بعد مؤتمر القاهرة .. بديلان لاستثمارات الأجانب ، جريدة العربى ، القاهرة ١٩٩٦/١١/٢٥ ، ص ١٠ .

ومعنى كل ذلك أن تلك الفكرة الاقتصادية ، أى تلك السياسة الاقتصادية ، تمكن من تحقيق ماهو أكثر وبكثير جداً مما كان يحلم به المؤلف من قبل أو يحلم به أى إنسان مهما كان مفرطاً فى التفاؤل . فهى تعتبر بالفعل بمثابة «العصا السحرية» ، التى بها تتحقق معجزة اقتصادية فى دول العالم النامى تحولها إلى دول متقدمة وبكل المعايير فى فترة وجيزة للغاية ، إذا ما قيست بعمر الشعوب ، ويتحقق فى نفس الوقت القضاء نهائياً على البطالة بتلك الدول وبالتالى على كافة آثارها السلبية الخطيرة هناك بسرعة مذهلة .

ولاشك أنه عند تحقيق ذلك تكون قد تحققت للمؤلف أمنيات غالية ويكون بالتالى الجهد ، الذى بذله فى تأليف هذا الكتاب - والذى استغرق بضع سنوات - قد أثمر الثمرات المرجوة .

ولعلنا لا نذيع الآن سراً ، عندما نقول أن هناك من الأسباب الهامة ما دعانا لأن نقوم فى ١٥ فبراير عام ١٩٨٧ بتقديم دراسة باللغة الإنجليزية عن فكرتنا الاقتصادية تلك ومزاياها المذهلة والفلكية إلى «سفارة جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة»[(١)] ، وبعد ذلك بعدة أسابيع ، أى فى ٢٠ إبريل عام ١٩٨٧ علمنا من السفير الصينى بالقاهرة وقتئذ السيد «ون ياتشان» أنهم إقتنعوا بها تماماً ، وتأكد لنا بعد ذلك أن الصين تنفذ فكرتنا الاقتصادية تلك منذ بداية عام ١٩٨٨ بنجاح مذهل[(٢،٣)] . وفى الواقع أن هذا النجاح المذهل كنا نتوقعه ، وذلك طبقاً للنتائج التى توصلنا إليها فى دراستنا تلك .

وإننا نرى أنه من المفيد أن نقوم فى دراستنا هذه أولاً بعرض محددات التنمية الاقتصادية . بعد ذلك نبين أثر معونات الدول المتقدمة للعالم النامى على التنمية الاقتصادية به (الباب الأول) . ونتكلم فى الباب الثانى عن أثر التعاون المالى والاستثمارى بين الدول المتقدمة والعالم النامى على التنمية الاقتصادية به ، وفى الباب الثالث نتعرف على الملامح الرئيسية للصورة الاقتصادية الحالية لدول العالم النامى وأهم الأسباب المحددة لها . أما

(١) أنظر : جمال إمبابى ، ويسألونك عن العقول المهاجرة : مصرى يقدم دراسة ناجحة للصين تجعل مصانعها تعمل ٢٤ ساعة ، جريدة الشعب ، القاهرة ١٩٩٦/٨/١٦ ، ص ٣ .

(٢) أنظر : نفس المصدر ، وكذلك د. أحمد على دغيم ، حلم عودة «تايوان» لبكين ، جريدة العربى ، القاهرة ٩٦/٥/١٣ (يذكر أنه يوافق تاريخ زيارة الرئيس الصينى آنذاك «چيانج زيمين» للقاهرة)، ص ١٢ .

(٣) للتعرف على الموضوع بالتفصيل أنظر الملحق بالكتاب .

الباب الرابع فيشتمل على توقعاتنا للصورة الاقتصادية المستقبلية للدول النامية . ونتناول فى الباب الخامس فكرتنا الاقتصادية ، أى السياسة الاقتصادية ، التى نقترحها للانطلاق بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية إلى آفاق فلكية . ونختتم الكتاب بملحق يحمل العنوان : «إقتناع الصين بفكرتنا الاقتصادية وتأكيدها عملياً نجاحها كطريق لتحقيق المعجزة الاقتصادية».

وإننا إذ نقدم هذا الكتاب إلى شعوب الدول النامية الناطقة باللغة العربية ، الذين يتطلعون إلى تحول دولهم فى يوم ما إلى دول متقدمة عن طريق ما يتطلبه ذلك من الإنطلاق بالتنمية الاقتصادية بها إلى آفاق فلكية ، نشكر الله العلى القدير أنه أمكننا أن نضيف إلى المكتبة العربية مثل هذه الإضافة العلمية ، التى نعتقد أنها تهم كافة المثقفين بالوطن العربى الكبير ، باعتبارها تمثل بلا شك تحقيق أمنية غالية لهم .

وإننا ننتهز فرصة صدور هذه الطبعة الثانية لمؤلفنا[1] فنتقدم بشكرنا العميق للصحافة فى مصرنا على إشادتها بهذا المؤلف فى طبعته الأولى بدرجة تدعونا للفخر والإعتزاز ، وكذا على تحمسها لفكرتنا الاقتصادية ، التى يتضمنها الباب الخامس به[٢،٣،٤] ، بل ولقد وصل تحمس بعض الكتاب الصحفيين إلى درجة أنهم طالبوا الحكومة بقوة بتبنى تلك الفكرة

(١) إننا نود أن ننوه هنا عن أن مؤلفنا كان يحمل فى طبعته الأولى العنوان : «الطريق إلى المعجزة الاقتصادية وتحول الدول النامية إلى دول متقدمة» .

(٢) نذكر هنا على سبيل المثال أن د. صلاح لبيب - أحد كبار محررى مجلة الأهرام الاقتصادى - عبر فى عرضه لذلك المؤلف عن فكرتنا الاقتصادية تلك بأنها تمثل طريقاً سهلاً لتحول المجتمعات النامية إلى مجتمعات متقدمة . أنظر : الطريق إلى المعجزة الاقتصادية ، عرض د. صلاح لبيب ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ١٥/٨/١٩٩٤ ، ص ٦٣ .

(٣) نذكر أيضاً على سبيل المثال أن طلعت إسماعيل (من كبار محررى جريدة صوت العرب) ذكر فى عرضه لذلك المؤلف أننا استطعنا بفكرتنا الاقتصادية تلك أن نجعل من الثروة البشرية الضخمة والمتزايدة سنوياً بمعدل كبير فى العالم النامى «عصا سحرية» تتحول دوله بها إلى دول متقدمة غنية فى أقل من جيل من الزمان . أنظر : كتاب يحاول الإجابة عن : ما الطريق لتحول الدول النامية إلى متقدمة ؟ عرض طلعت إسماعيل ، جريدة صوت العرب ، ١٤/٨/١٩٩٤ ، ص ٦ .

(٤) كما نذكر أيضاً على سبيل المثال أن «جريدة الشعب» نشرت فى عدد لها عرضاً لذلك الكتاب ، ولقد أكد فيه مقدم العرض أن فكرتنا الاقتصادية تلك تمثل كيفية القضاء نهائياً على غول البطالة الرهيب بالدول النامية وجعل الثروة البشرية الضخمة والمتزايدة سنوياً بمعدل مرتفع بتلك الدول تتحول من نقمة عليها إلى نعمة فلكية لها ، كما أنها فكرة اقتصادية تتميز بالبساطة وسهولة التنفيذ . أنظر : الطريق إلى المعجزة الاقتصادية ، جريدة الشعب ، القاهرة ١١ أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٩ .

الاقتصادية والإسراع فى تطبيقها[1] ، لتتحقق المعجزة الاقتصادية فى وطننا فنتحرر وإلى الأبد من مشكلاتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، التى أنهكتنا ، ولتصبح مصرنا دولة متقدمة غنية فى أقل من جيل من الزمان . ولاشك أنه بصعودنا نحن المصريون سلم الإرتقاء مرة أخرى وبهذه السرعة الرهيبة سيمكننا أن نأخذ من جديد وبنفس هذه السرعة المكانة اللائقة بنا بين سائر الأمم .

والله ولى التوفيق ،،،

تأليف

دكتور / أحمد على دغيم

أستاذ الدراسات العليا بكلية تجارة عين شمس

ومستشار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى (سابقاً)

(١) أنظر على سبيل المثال : محمد أمين، أصل الحكاية ، جريدة الوفد ، القاهرة ١١/ ١٠/ ١٩٩٤ ، ص ٦ ، وكذلك طلعت إسماعيل ، ويسألونك عن هجرة العقول ؟!، جريدة صوت العرب ١٦/ ٤/ ٩٥ ، ص ٦ .

obeikandl.com

ب - تعاريف

(١) تعريف الدول النامية :

إننا نجد أن الكثير من الكتب - سواء الأجنبية أو العربية - تعرف الدول النامية بأنها تلك الدول ، التى تتميز بالخصائص التالية :[١]

١ - انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد .

٢ - انخفاض معدل الإدخار (كنتيجة طبيعية مباشرة لانخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد) .

٣ - انخفاض مستوى التعليم والتكنولوجيا المحلية .

٤ - انخفاض انتاجية العمل .

٥ - البطالة المقنعة ، أى وجود عمالة زائدة فى مواقع العمل .

٦ - الأهمية النسبية الفائقة لقطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

ويتبادر الآن إلى الذهن السؤال هل هذه الخصائص تتميز بها كل الدول النامية بالفعل ، وإن لم يكن كذلك فأيها تميز الدول النامية عامة ؟

فى الواقع أنه برغم عدم تميز دولة ما بالخاصية الأولى أو / والخاصية الثانية أو / والخاصية الرابعة أو / والخاصية الخامسة أو / والخاصية السادسة يمكن أن تكون هذه الدولة

---

(١) أنظر على سبيل المثال : د. فؤاد مرسى ومحمود صدقى مراد ، ميزانية النقد والتمويل الخارجى للتنمية مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ، صفحة ٣٦٧ ومابعدها . وأنظر كذلك المرجع التالى :

H. Hesse, Der Aussenhandel in der Entwicklung unterentwickelter länder unter besonderer Berüksiehtigung Lateinamerikas, (Diss.) Hesg. von W. Hoffimann, Tübingen 1961, S.1.

دولة نامية ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول النامية ، مثل بروناى[١] ، الكويت ، والمملكة العربية السعودية وغيرها . ومعنى ذلك إذن أن أى من تلك الخواص الخمس لا تتميز بها الدول النامية عامة .

غير أننا نجد أنه عند تطابق الخاصية الثالثة على دولة ما فلابد أن تكون هذه الدولة - طبقاً للتجارب - دولة نامية . ومعنى ذلك أن هذه الخاصية ، أى انخفاض مستوى التعليم والتكنولوجيا المحلية ، تنطبق بالفعل على الدول النامية عامة .

وعلى ذلك فإننا نرى أنه ينبغى أن تعرف الدول النامية بأنها تلك الدول ، التى يكون فيها مستوى التعليم[٢] والتكنولوجيا المحلية منخفض[٣] .

(٢) تعريف الدول المتقدمة:

بناء على تعريفنا السابق للدول النامية ، فإنه يمكننا تعريف الدول المتقدمة إذن بأنها تلك الدول التى تتمتع بمستوى عال من التعليم والتكنولوجيا المحلية[٤] .

---

(١) جدير بالذكر أن متوسط دخل الفرد فى سلطنة بروناى - وهى دولة نامية تقع فى شرق آسيا - قد بلغ فى عام ١٩٨٨ ، طبقاً للاحصاءات العالمية ، حوالى ٢٣٠٠٠ دولاراً ، وكان هذا يمثل وقتئذ أعلى دخل فى العالم ، ويجدر الإشارة هنا إلى أن البترول يمثل حوالى ٩٠ ٪ من مصادر الدخل بها .

(٢) للتعرف على طريقة قياس مستوى التعليم ، أنظر على سبيل المثال المرجع التالى :

W. Hosak, Der Einfluss der Grösse der Entwicklungsländer auf einige wichtige Determinanten ihres wirtschaftlichen Wachstums, Eine empirisch - interregionale Untersuchung, (Diss.),o.O., 1966, S. 74ff.

(3) Ahmed A. Doghiem, Technische, Export - und Kapitalhilfe als Mittel zur Förderung des Wachstums in Entwicklungsländern, (Diss.), Münster 1975, S. 5.

(٤) لاشك أن تحقيق مستوى عال من التعليم والتكنولوجيا المحلية فى دولة ما ، إنما يتطلب انفاق موارد مالية ضخمة سنوياً فى هذين المجالين بها . وعلى ذلك فإنه لا يمكن لدولة ما أن تتمتع بهذا المستوى إلا إذا كانت هذه الدولة دولة غنية ، أى أن يكون متوسط الدخل الحقيقى للفرد بها مرتفع ، ومعنى ذلك أن التعريف السابق للدول المتقدمة يعنى ضمنياً أنها دول يتمتع أبناؤها فى نفس الوقت بمستوى عال من الدخول الحقيقية السنوية .

ج - محددات التنمية الاقتصادية

إننا نوافق بروفسور هـ. ك. شنيدر على قوله أن النظريات الاقتصادية التى توقف التنمية الاقتصـادية فقط على حجم الاستثمارات السنوية والزيادة السنوية فى حجم الـتوظف ليست بذى قيمة ، حيث أنها أغفلت بذلك محـدداً مهماً للتنمية الاقتصادية[١] ، فالتنمية الاقتصادية تتوقف أيضاً على مقدار الزيادة السنوية فى الانتاجية القومية (أى انتاجية العمل ورأس المال) .

وفى الواقع أن كل من هذه المحددات الثلاثة يمثل محدداً رئيسياً ، بمعنى أنه تشكله بعض المحددات . لذا فـإننا نرى أن بروفسور ف. بـنهام كان مـحقاً فى قـوله أن محددات التنمـية الاقتصادية متعددة[٢] .

فإذا رمزنا الآن للزيادة السنوية فى حجم الانتاج القومى الإجمالى بـ $\hat{O}$ ، وللاستثمارات الجـديدة السنوية بـ $\hat{C}$ ، وللزيادة السنوية فـى حجم التـوظف[٣] بـ $\hat{L}$ ، وللزيادة السنوية فى الانتاجية القومية بـ $\hat{P}$ ، فإنه يمكننا إذن كتابة الدالة التالية :

$$\hat{O} = f(\hat{C}, \hat{L}, \hat{P}) \qquad (١)$$

(1) H. K, Schneider, Wirtschaftspolitisch relevante Ergebnisse der Wachstumstheorie, in : Beiträge Zur Wachstumspolitik (Schriften des Vereins Für Soziaplolitik), N. F. Bd. 55, 1970, S. 37.

(2) See : F. Benham, Economic Aid to Underdeveloped Countries, London, New York 1961, p. 15.

(٣) إن الطلب على العمل يرتفـع نتيجة لتنفـيذ استثـمارات جديدة . ، حـجم التوظف يمكن أن يزداد بنفس المقدار الذى يرتفع به الطلب على العمل بطبيعة الحـال فقط ، إذا وجد عرض فى سوق العمل يشبع هذا المقدار من الطلب . ولكن حيث أنه يوجـد فى الدول النامية عرض فى سوق العمل يفـوق بكثير الطلب على العمل، كما أن عرض العمل هناك يزداد باستمـرار بـسرعة ، وأيضاً عرض العمل فى الدول المتقدمة أصبح يفـوق باستمـرار منذ العديد من السنوات الطلـب عليه ، فإنه يمكننا بحـق أن نقول أن الزيادة فى حجم التوظف تتوقف بالفعل على نمو الطلب على العمل .

وتتكون الاستثمارات الجديدة السنوية عادة من استثمارات محلية (خاصة وعامة) واستثمارات أجنبية مباشرة (خاصة وعامة ومتعددة الأطراف) ، أى :

$$\hat{C} = I = I_d + I_f \qquad (٢)$$

ويتوقف حجم الاستثمارات الجديدة المحلية السنوية من الناحية العملية على النقود المحلية ، التى يمكن توافرها لتمويل المكونات المحلية للمشروعات الجديدة (ونرمز لها بـ M_{hI}) ، وكذلك على حجم الجزء من الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية ، الذى يمكن تخصيصه لاستيراد سلع رأسمالية من الخارج لتنفيذ المشروعات الجديدة (ونرمز لهذا الجزء من حصيلة العملات الأجنبية بـ FE_p) ، أى أن :

$$I_d = f(M_{hI}, FE_p) \qquad (٣)$$

أما حجم الاستثمار الأجنبى المباشر فيتوقف على مناخ الاستثمار ، أى على درجة الاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى السائد داخل الدول (ونرمز لها بـ S_{eps}) وكذلك على المزايا التى تمنح للمستثمرين الأجانب (ونرمز لها بـ A)، أى أن :

$$I_f = f(S_{eps}, A) \qquad (٤)$$

وأما الزيادة السنوية فى الانتاجية القومية - أى المحدد الثالث الرئيسى للتنمية الاقتصادية - فإنها تتوقف فى الواقع على عدة عوامل . فالانتاجية القومية يمكن أن ترتفع خاصة عن طريق تحسين نوعية العمل (وذلك بتحسن مستوى التعليم والتدريب - ونرمز له بـ $\hat{E}$ - وتحسين مستوى الصحة - ونرمز له بـ $\hat{H}$ وتحسين الظروف الاجتماعية خاصة ظروف العمل والسكن والمواصلات وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع والعمل فى نفس الوقت على توزيع الدخل توزيعاً عادلاً خاصة عن طريق خفض معدل التضخم بدرجة مناسبة ، ونرمز لهذه جميعاً بـ $\hat{C}_s$) وكذلك عن طريق تحسين نوعية الاستثمار الإجمالى (ونرمز له بـ $\hat{Q}_{Ib}$) - أى باستخدام تكنولوجيا متطورة ، سواء فى الاستثمارات الجديدة أو فى الاستثمار الإحلالى - وأيضاً عن طريق تغيير الهيكل الاقتصادى لغير صالح قطاع الزراعة[١] (ونرمز لهذا التغيير فى

(١) إن تغيير الهيكل الاقتصادى لغير صالح قطاع الزراعة يؤدى إلى زيادة الانتاجية القومية ، لأن مستوى الانتاجية فى هذا القطاع أقل من مستويات الانتاجية فى القطاعات الأخرى ، وفى الواقع أن هذا القول ينطبق على الدول المختلفة سواء أكانت دولاً نامية أو دولاً متقدمة ، برغم أن الدول الأخيرة تستخدم =

الهيكل الاقتصادى بـ $\hat{S}$) ، وأساساً على كل ذلك يمكن كتابة الدالة التالية :

$$\hat{P} = f(\hat{E}, \hat{H}, \hat{Cs}, \hat{Q}_{Ib}, \hat{S}) \quad (٥)$$

ومن الدوال السابقة والمعادلة السابقة نحصل إذن على الدالة التالية :

$$\hat{O} = f(M_{hI}, FE_p, S_{eps}, A, \hat{L}, \hat{E}, \hat{H}, \hat{Cs}, \hat{Q}_{Ib}, \hat{S}) \quad (٦)$$

ومما سبق يتضح لنا إذن أن محددات التنمية الاقتصادية هى :

١ - كمية النقود المحلية المتاحة سنوياً لتنفيذ استثمارات جديدة .

٢ - حجم الجزء من الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية ، الذى يمكن تخصيصه لاستيراد سلع رأسمالية من الخارج لتنفيذ مشروعات جديدة .

٣ - درجة الاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

٤ - المزايا التى تمنح للمستثمرين الأجانب .

٥ - حجم العمالة الإضافية .

٦ - درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب .

٧ - درجة تحسن مستوى الصحة .

٨ - درجة تحسن الظروف الاجتماعية .

٩ - درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالى .

١٠- درجة تغير الهيكل الاقتصادى لغير صالح القطاع ذى الانتاجية الأقل ، أى قطاع الزراعة .

= كما هو معروف أحدث الأساليب والمعدات والالات الزراعية .

See : Employment and Economic Growth, (International Labour Office, Studies and Report, N. S. No. 67), Geneva 1964, p. 143.

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الأول

أثر معونات الدول المتقدمة للعالم النامى على التنمية الاقتصادية به

الفصل الأول : أثر المعونة الفنية

المبحث الأول : الأثر على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب

المبحث الثانى : الأثر على المسار الاقتصادى

الفصل الثانى : أثر المعونة فى مجال التصدير

obeikandl.com

obeikandl.com

أثر معونات الدول المتقدمة للعالم النامى على التنمية الاقتصادية به

كمـا هو معروف ، فـإن الدول المتقدمـة تقدم للعالم النامى منذ أمـد بعيد مـعونات فى المجال الفنى وكذلك فى مـجال التصدير[1] ، بهدف تدعيم التنميـة الاقتصادية به ، حيث أن ذلك يعود عليها هى أيضاً بفوائد اقتصادية .

وحيث أن المعـونة الفنية تلعب - كـما سنرى بعد قلـيل دوراً أساسيـاً فى نجاح الدور ، الذى تلعبه المعونة فى مجال التصدير فى عملية التنمية الاقتصادية فى العالم النامى ، فإنه من المفيد أن نتكلم فى هذا الباب أولاً عن أثر المعـونة الفنية ثم نتكلم بعد ذلك عن أثر المعونة فى مجال التصدير .

---

(١) فى الواقع أن حجم وهيكل المـعونات التى تقدمـها الدول المتقدمـة لبلدان العالم النامى يخـتلفان من بلد نامى لآخر . وإن أهم أسـباب ذلك إنما يتمثل فى وجـود فروق هائلة بين تلك البلدان ، مما أدى إلى أن تكون درجة الحاجة إلى تلك المعونات مختلفة من بلد نامى لآخر .

ولقد عبر بروفـسور ك. هـ. زون عن ضخامة الفروق بين الدول الناميـة بقوله : إن هناك فروقاً بين دول نامية قد تكون أكبر من الفروق بين بعض منها وعدد من الدول المتقدمة .

Siehe: K. H. Sohn, Entwicklungspolitik, Theorie und Praxis der deutschen Entwichklungs-hilfe, München 1972, S. 8.

obeikandl.com

يتضح مما سبق إذن أن المعونة الفنية تؤدى إلى أن عدد سكان الدول التى تحصل عليها ، أى الدول النامية يزداد أسرع بكثير نسبياً عنه فى حالة عدم الحصول عليها .

وإن هذا النمو الأسرع لعدد السكان فى دول العالم النامى وكذلك النمو الأسرع لحجم الدخل القومى هناك نتيجة للمعونة الفنية يؤثران على تطور حجم وقيمة واردات هذه الدول من السلع الصناعية الاستهلاكية من الدول المتقدمة تأثيراً إيجابياً ، حيث أنه كلما زاد حجم الدخل القومى وزاد عدد السكان فى الدول النامية ، كلما زاد عادة حجم وقيمة وارداتها من السلع الصناعية الاستهلاكية من دول العالم المتقدم ، ،وعلى ذلك فإنه لا يمكن أن تكون للمعونة الفنية أثر سلبى كبير على تطور حجم وقيمة تلك الواردات للدول النامية ، بالرغم من أن تلك الدول تتمكن نتيجة للمعونة الفنية أن تقوم بإحلال الكثير من منتجاتها المحلية ومن وارداتها من بعضها محل عدد من وارداتها من البلدان المتقدمة نتيجة لاستخدامها آلات ومعدات أكثر تطوراً فى الصناعات القائمة وفى أقامة صناعات جديدة بها بفضل حصولها على المعونة الفنية .

وفى نفس الوقت فإن الزيادة الأسرع فى عدد السكان فى دول العالم النامى والنمو الأسرع لحجم الدخل القومى هناك نتيجة للمعونة الفنية وكذلك المرونة الدخلية المرتفعة نسبياً بالنسبة للسلع الغذائية فى تلك الدول[1] ، تؤدى جميعاً إلى ارتفاع طلب شعوب هذه الدول على السلع الغذائية عادة بمعدل أكبر بكثير نسبياً عنه عند عدم وجود هذه المعونة . ولذلك فإنه برغم زيادة انتاجها من السلع الغذائية نتيجة لارتفاع الانتاجية فى قطاع الزراعة وتوسيع الرقعة الزراعية بها عن طريق المعونة الفنية ، فإن واردات هذه الدول من السلع الغذائية من الدول المتقدمة تزداد نتيجة للمعونة الفنية بدرجة أكبر عنها عند عدم وجودها .

كما أن واردات البلاد النامية من دول العالم المتقدم من المواد الخام والسلع نصف المصنعة – التى لا تنتج فى تلك البلاد – تزداد أسرع نتيجة للمعونة الفنية ، حيث أن حاجاتها من

(1) See : S. Kuzents, The Economic Requirements of Modern Industrialization, in : Economic Growth and Structure, London 1966, p. 198 and H. Ruthenberg, Landwirtschaft und anfüangliche Kapitalbildung, (Zeits chrift fur auslandische Landwirtschaft), Hrsg. von O. Schiller u.a., Sonderheft Nr. 2, Grankfurt am Main, 0. J.S. 13f.

تلك المنتجات تزداد نتيجة للتوسع الأسرع فى عملية الانتاج الصناعى الناشئ عن المعونة الفنية بدرجة أكبر عنها فى حالة عدم الحصول على تلك المعونة .

وفى الوقت نفسه فإن على الدول النامية أن تضحى بجزء من حصيلتها من العملات الأجنبية لتمويل عملية التعليم لمبعوثيها فى الخارج .

من جماع ما تقدم يتضح لنا إذن أن الكميات من العملات الأجنبية التى تخصصها الدول النامية سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية من الدول المتقدمة لتنفيذ مشروعات جديدة بها تزداد نتيجة للمعونة الفنية فقط أسرع بكثير نسبياً عنها فى حالة عدم وجودها[1] . ومعنى ذلك أن الاستثمار القومى السنوى يزداد فى ظل المعونة الفنية أسرع بكثير نسبياً فقط عنها عند عدم وجودها .

وفى الواقع أنه برغم أن الاستثمارات الجديدة السنوية تزداد نتيجة للمعونة الفنية بدرجة أكبر بكثير نسبياً عنها فى حالة عدم وجودها ، فإن عدد الذين يعينون سنوياً من القوى العاملة المحلية المتعلمة والمدربة يكون فى ظل هذه المعونة فقط أكبر قليلاً عنه فى حالة عدم وجودها ، حيث أنه فى ظل هذه المعونة تستخدم دول العالم النامى آلات ومعدات أكثر تطوراً ، أى آلات ومعدات مجسد فيها تقدم فنى موفر أكثر للعمالة ومكثف أكثر لرأس المال ، كما أن عدداً من المعينين الجدد يكونون أجانب ، وفى نفس الوقت فإن عدد الذين يحلون سنوياً محل أفراد القوى العاملة المتعلمة والمدربة الذين يخرجون من عملية الانتاج ، سواء بسبب الوفاة أو بسبب عدم القدرة على الكسب نتيجة للحوادث والأمراض الخطيرة ، يكون نتيجة لتلك المعونة أصغر عنه عند عدم وجودها[2] .

وحيث أن المعونة الفنية تؤدى إلى أن عدد الذين يعينون سنوياً من القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية بالدول النامية يكون أكبر قليلاً عنه فى حالة عدم وجودها ، فى حين أن هذه المعونة لها فى الوقت نفسه أثر إيجابى كبير نسبياً على حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة

---

(١) إن معنى ذلك أن الدول النامية تستطيع نتيجة للمعونة الفنية أن تحول كمية أكبر من موادها الخام وسلع الطاقة والسلع الاستهلاكية المنتجة بها إلى سلع رأسمالية عنها فى حالة عدم وجود هذه المعونة .

(٢) فكما رأينا سابقاً ، فإن المعونة الفنية للعالم النامى لها أثر سلبى كبير على معدل الوفيات ومعدل الذين يصبحون غير قادرين على الكسب هناك ، سواء بسبب الأمراض أو حوادث العمل أو حوادث المرور .

المحلية القادرة على الكسب بتلك الدول ، كما رأينا آنفاً ، فإن هذه المعونة تساهم بدرجة كبيرة فى حدوث ارتفاع كبير نسبياً سنوياً فى عدد العاطلين من المتعلمين والمدربين أى فى حدوث تضخم مستمر فى حجم البطالة (أى فى حجم الفاقد غير المنظور) أيضاً من هذه الفئات من القوى العاملة المحلية بتلك الدول . وكما نعلم فإن هذا يمثل إحدى أهم المشكلات التى تواجه حكومات الدول النامية (باستثناء الدول النامية الغنية مثل المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وغيرهما) .

فبطبيعة الحال فإنه كلما زاد عدد العاطلين من القوى العاملة المتعلمة والمدربة فى بلد ما، كلما زادت الاضطرابات والتوترات والقلاقل السياسية به ، حيث أن القوى العاملة المتعلمة والمدربة لها ، كما هو معروف، أصواتها العالية عكس الحال بالمنسبة للقوى العاملة غير المتعلمة أو غير المدربة ، ومعنى ذلك أن المعونة الفنية تؤدى بعد فترة معينة إلى حدوث اضطرابات وتوترات وقلاقل سياسية هائلة ومتزايدة بالدول النامية ، ولاشك أن هذا يزيد بدرجة كبيرة ومتزايدة من حجم رؤوس الأموال التى تهرب سنوياً منها إلى الخارج ، ولابد أن يؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى الإضرار الضخم المتزايد بعملية التنمية الاقتصادية هناك .

غير أن هذا الأثر السلبى للمعونة الفنية على عملية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية الناشئ فى ظل السياسة الانتاجية السائدة فى تلك الدول لا يحدث بطبيعة الحال طالما تزيد كميات العملات الأجنبية التى تستطيع تلك الدول أن تخصصها سنوياً لاستيراد السلع الرأسمالية لتنفيذ مشروعات جديدة بها - أيضاً عن طريق المعونة فى مجال التصدير والتعاون المالى والاستثمارى بينها وبين العالم المتقدم - بمعدل يضمن أن عدد العاطلين من القوى العاملة المتعلمة والمدربة لا يكون فى أى وقت كبيراً لدرجة تؤدى إلى حدوث اضطرابات وتوترات وقلاقل سياسية فى تلك الدول .

يتبين لنا من دراستنا للعناصر الثلاثة بهذا المبحث الثانى أنه فى ظل المعونة الفنية يزداد الناتج المحلى والدخل القومى بالدول النامية بدرجة أكبر كثيراً نسبياً عنها فى حالة عدم وجود تلك المعونة ، وذلك حتى يأتى الوقت الذى يزيد فيه عدد العاطلين من القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بدرجة يتسبب عنها اضطرابات وتوترات وقلاقل سياسية بتلك الدول ، مما يؤدى إلى آثار سلبية على المسار الاقتصادى بها .

obeikandl.com

الفصل الثانى

أثر المعونة فى مجال التصدير

إن الهدف الأساسى لتقديم العالم المتقدم معـونة للدول النامية فى مجال التصدير (المعونة التجـارية) هو تنمية حـصيلتهـا من صادراتها إلـيه ، حتى تزداد قـدرتها على استـيراد السلع الاستثمارية .

وإن الإجراءات التى تتخـذها الدول المتقـدمة لفتح وتوسـيع أسواقهـا لسلع من البلدان النامية ، تمكن هذه البلدان بطبيعـة الحال من زيادة حجم صادراتهـا إلى تلك الدول ، بمعدل أكبر عنه عند عدم اتخاذ مثل تلك الإجـراءات . غير أن الأثر الإيجابى لتلك الإجراءات على حجم وحـصيلة البلدان النامية من السلع المختلفة يختـلف اختلافاً كـبيراً من سلعة مـصدرة لأخرى . فـالإحصاءات تدلنا على أن حـجم الصادرات من منتـجات المناطق الإستـوائية إلى العالم المتقدم يتوقف بدرجة كبيرة على معـدل الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة عليها[١] ، أى أن الإجراءات التى تتـخذها الدول المتـقدمة التى تـتمثل فى تخـفيض الرسـوم الجمركـية وتخفيف عبء الضرائب ، يكون لها أثر إيجابى كبير نسبياً على حجم وقيمة صادرات البلدان النامية من تلك المنتجات إلى الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى أن طلب هذه الدول على تلك السلع مرن بالنسبة للسعر . **فى حين** أن الأثر الإيجابى لمثل هذه الإجراءات على حجم وقيمة صادرات تلك البلدان من المواد الخام وسلع الطاقة إلى العالم المـتقدم ضئيل ، حيث أن طلب الدول المتقدمة على مـثل هذه السلع غير مرن نسبياً بالنسـبة للسعر[٢] ، كما أن حجـم وقيمة

(1) Siehe : H. M. Schmid, Entwicklungsländer und internationaler Handel, (Diss.), o. O., 1965, S. 77f.

(2) See : H. B. Lary, Economic Development and the Capacity to Import - National Policies, Lectures on Economic Development, Instanbul 1958, reprinted in : Leading Issues in Development Economics, ed. by G. Meier, op. cit., p. p. 376.

obeikandl.com

صادرات البلدان النامية من السلع الصناعية إلى دول العالم المتقدم يستطيعان عن طريق مثل تلك الإجراءات وفى ظل التمتع بالمعونة الفنية أن يزيدان بدرجة أكبر قليلاً فقط عنها فى حالة عدم اتخاذ العالم المتقدم لتلك الإجراءات ، حيث أن مواطنيه يهمهم عند شراء السلع أولاً وقبل كل شئ أن يكون مستوى جودتها مرتفع ، ومن المعروف أن مستوى جودة الأغلبية الساحقة من السلع الصناعية المنتجة بالدول النامية منخفض برغم المعونة الفنية ، التى تحصل عليها .

أما الشكل الآخر للمعونة التجارية ، أى تثبيت أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام والمنتجات الزراعية ، فله فى الواقع أثر إيجابى ضئيل نسبياً على حصيلة الصادرات لتلك الدول من هذه السلع إلى البلدان المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى ضآلة عدد الاتفاقيات السلعية الدولية - التى يتم بموجبها تثبيت أسعار بعض صادرات الدول النامية من المواد الخام والمنتجات الزراعية - وكذلك ضآلة عدد البلدان المتقدمة التى تعقد اتفاقيات تجارية ثنائية مع الدول النامية تلتزم فيها تلك البلدان بشراء بعض السلع من هذه الدول بسعر ثابت طيلة فترة الاتفاقية التجارية الثنائية تلك[1] . ذلك برغم أن تلك الاتفاقيات التجارية الثنائية تمثل هى والاتفاقيات السلعية الدولية ، كما نعلم أهم الإجراءات التى تدخل فى إطار الشكل الثانى للمعونة التجارية .

يتضح من كل ما سبق إذن أن كميات العملات الأجنبية ، التى يخصصها العالم النامى سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية ، وبالتالى كمية الاستثمارات الجديدة السنوية به ، تزيد فى ظل المعونة التجارية بدرجة أكبر قليلاً «نسبياً» فقط عنها عند عدم التمتع بهذه المعونة ، حيث أن الأثر الإيجابى لتلك المعونة على حصيلة صادراته إلى الدول المتقدمة ، كما رأينا ليس كبيراً ،

(1) Siehe : H. Bräker, Multilaterale Hilfeleistung für Entwicklungsländer, Ein Beitrag zur internationalen technisch - wirtschaftlichen Zusammen arbiet, Köln, Opladen 1968, S. 66 ff. ferner W. Scheel, Methoden und Technik der Entwicklungshilfe unter besonderer Berücksichtigung der Einfuhrförderung, in : Entwicklungs politik durch Einfuhrföderung, Referate und Entschliessung anlässlich der geminsamen Sitzung des Europa - und Aussenwirtschaftsausschusses des Deutschen Industrie - und Handekstages am 21 November 1960 in Bonn, (Schriftenreihe des Deutschen Industrie - und Handelstages), Heft 72, Bonn 1961, S. 18f.

كما أن الزيادة الأسرع لكميات العملات الأجنبية لديه تؤدى عادة ليس فقط إلى زيادة وارداته من السلع الرأسمالية ، وإنما أيضاً إلى زيادة وارداته من المواد الخام والسلع نصف المصنعة[1] ، والسلع الاستهلاكية التى لا ينتجها . ولذلك فإن حجم التوظف والإنتاج المحلى والدخل القومى بدول العالم النامى لا تستطيع فى ظل المعونة فى مجال التصدير إلا أن تكون أكبر قليلاً عنها عند غياب تلك المعونة .

(١) إن واردات العالم النامى من المواد الخام والسلع نصف المصنعة من الدول المتقدمة تزداد فى ظل المعونة التجارية عنها عند عدم حصوله على هذه المعونة ، بطبيعة الحال نتيجة للزيادة الأسرع فى حجم الاستثمارات الجديدة الناشئة عن التمتع بهذه المعونة .

obeikandl.com